

الفصل الثالث

الصناعة والمدن الصناعية

٣. ١ الصناعة

٣. ٢ القطاع الصناعي

٣. ٣ المدن الصناعية

٣. ٣. ١ ماهية المدن الصناعية

٣. ٣. ٢ نشأة و تاريخ المناطق و المدن الصناعية

٣. ٣. ٣ أهمية المدن و المناطق الصناعية

٣. ٣. ٤ عوامل و معايير نجاح و فشل المدن الصناعية و الآثار السلبية لها

٣. ٣. ٥ المدن و المناطق الصناعية في فلسطين

٣. ٤ الهيئة العامة للمدن والمناطق الصناعية الحرة

تمهيد :

يقسم هذا الفصل إلى أربعة أجزاء : في الجزء الأول سيتم التطرق إلى الحديث عن الصناعة وتعريفها وأهميتها ومقوماتها وتاريخها، وفي الجزء الثاني سيتم التطرق إلى الحديث عن القطاع الصناعي ومكوناته وواقع القطاع الصناعي في فلسطين، ومحافظة الخليل وتوزيع المنشآت الصناعية فيها، وفي الجزء الثالث سيتم التحدث عن المدن الصناعية ونشأتها وأهميتها ودورها في المجتمع وعوامل نجاحها وفشلها، وفي الجزء الرابع سيتم التحدث بشكل خاص عن الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الحرة في فلسطين .

٣.١ الصناعة :

يعتمد ظهور الصناعة على التطورات التي عاصرتها الحضارات والشعوب، فاستطاعت المجتمعات أن تتحول من رعية وزراعية، معتمدة على رعي الماشية والزراعة إلى مجتمعات صناعية متطورة ومتقدمة، تمتلك مجموعة من المؤسسات والمنشآت التي تحول المواد الخام المنتشرة على سطح الأرض أو الموجودة بداخلها إلى صناعات وإنتاجات متنوعة.

٣.١.١ تعريف الصناعة :

هي مجموعة من العمليات التي تحول المواد الخام إلى مواد نهائية، تقدم فوائد للمستهلكين، أو يتم تصديرها إلى الدول الأخرى، وتعرف أيضا بأنها الفن الذي ينفذه الإنسان حتى يصبح مهنة له، وتشمل على مجموعة من الحرف والأعمال اليدوية، ومجموعة المصانع والمعامل، وذلك عن طريق استخدام المواد الأولية وتحويلها إلى مواد أخرى^١.

٣.١.٢ أهمية الصناعة :

تتمثل أهمية الصناعة بالآتي :

١. توفير المستلزمات السلعية عن طريق الحرف الأولية مثل التعدين والرعي والزراعة، ويساهم هذا في تعزيز النشاط

الإقتصادي الخاص بهذه القطاعات .

٢. توفير فرص العمل و تقليل نسبة البطالة في الدول .

٣. تدعم الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى زيادة ثروة الشعوب .

^١ بحث بعنوان " الصناعة " نشر بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٧ <http://mawdoo3.com/> موقع موضوع

٤. تساهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي وبالتالي تحقيق الكفاءة الذاتية .

٣. ١. ٣ مقومات الصناعة :

تحتاج الصناعة إلى العديد من المقومات وهي :^٢

١. المواد الخام : هي مواد أولية، ويجب أن يكون موقع المنشأة قريب منها .
٢. قوة العمل : هي حاجة المصانع لإستخدام عمالة قادرة على العمل .
٣. مصادر الطاقة : هي القوة المطلوبة لتشغيل الآلات في المصانع .
٤. السوق : هو الذي يستخدم لبيع الإنتاج الصناعي .
٥. وسائل النقل : هي التي تسهل حركة نقل المنتجات .
٦. الموقع : حاجة المصانع لوجود مناطق يسهل الوصول إليها.
٧. رأس المال : هي الأموال التي تستثمر في بداية الأعمال .
٨. سياسة الحكومة : هي السياسة التي تدعم التنمية الصناعية في بعض الدول .

٣. ١. ٤ العلاقة بين المجتمع والصناعة :

تلخص العلاقة بين المجتمع والصناعة بناءً على طبيعة المجتمع ونوعيته، ويتم تقسيم المجتمعات إلى ثلاث أشكال^٣:

١. المجتمعات المتقدمة : لا تعد الصناعة فيها هدفاً رئيساً، بل تمثل الوسيلة التي تساعد على توفير احتياجات الأفراد، وتعزيز الإستقلال السياسي المدعوم بإستقلال إقتصادي واقعي معتمد على إنتاج كميات كبيرة بأسعار قليلة، عن طريق التكنولوجيا التي تطور وسائل الإنتاج وأساليبه .
٢. مجتمعات العالم الثالث : هي المجتمعات التابعة للدول الرأسمالية، حيث تمتلك نظاماً إقتصادياً تابعاً يعتمد على إستيراد الآلات والمواد، مع متوسط دخل وناتج قومي قليل، وضعف في الصناعة من حيث المهارات والتقنيات المستخدمة فيها .

^٢ جامعة بابل-العراق، محاضرة رقم ٥ أهمية النشاط الصناعي، صفحة: ١-٢. بنصّرف.

^٣ موقع موضوع/ <http://mawdoo3.com> بحث بعنوان " الصناعة " نشر بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٧

٣. مجتمعات الوطن العربي : تعد الصناعة في الوطن العربي ضعيفة ولم تحقق تكامل إقتصادي، وتختلف الدول العربية بسبب تنوع الظروف الخاصة بكل دولة واختلاف طبيعة التطورات الإقتصادية فيها .

٣. ١. ٥ تاريخ الصناعة (الثورة الصناعية) :

ظهرت صناعات متقدمة في الدول العربية وخاصة في عصر الدول العربية الإسلامية، مثل صناعة النسيج، الحرير، الخشب، الجلد، النحاس، وصناعة المعادن والسفن، وقد تم تسويق هذه الصناعات في آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد كانت الصناعات العربية تتنافس على درجة كبيرة الصناعات الأوروبية حتى بداية منتصف القرن الثامن عشر حيث بدأت الصناعات الأوروبية وخاصة البريطانية بمنافسة الصناعات العربية بعد حدوث الثورة الصناعية .

بدأت الثورة الصناعية في إنجلترا في منتصف القرن الثامن عشر، وقد تم إستبدال العمل الآلي بالعمل اليدوي، ثم الإنتقال إلى العمل في المشاغل والمصانع والعمل في الصناعات الآلية الكبيرة وبذلك تكون الآلة قد أعلنت عن بداية الثورة الصناعية والتسبب في إحلالها محل يد الإنسان العاملة .^٤

جاء إحتلال أوروبا للدول العربية مجهزاً على صناعاتها ومجبراً إياها على الدخول في سوق الرأسمالية العالمية، مما أدى إلى عدم إستكمالها لتطورها الصناعي، إلا أن ذلك لم يمنع الإقتصاد العربي من التأثر بالثورة الصناعية من حيث إدخال الآلات وبناء المصانع والتي تهدف إلى تمويل السوق الرأسمالي المركزي .

٣. ٢ القطاع الصناعي :

٣. ٢. ١ تعريف القطاع الصناعي :

هو نظام أو وحدة رئيسية كبيرة في الإقتصاد الوطني المكون من عدد متزايد بإطراد من الفروع والمشاريع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من الطبيعة، والمواد الزراعية وتحويلها إلى سلع مادية وطاقة للإستهلاك الإنتاجي والشخصي أو خدمات ذات طبيعة صناعية تهدف إلى المحافظة على قيمة إستعادتها. أو هو ذلك القطاع الذي يعمل على إدخال تعديل على المواد قبل إعادة بيعها بهدف زيادة قيمتها الشرائية أو لغرض زيادة الطلب عليها قبل تصنيعها .

^٤ غسان محمود إبراهيم، الثورة الصناعية، الموسوعة العربية

٣.٢.٢ تصنيف القطاع الصناعي :

وبموجب التصنيف الدولي لهيكل القطاع الصناعي للأنشطة الاقتصادية، تم تقسيم القطاع الصناعي الفلسطيني إلى ثلاث مجموعات رئيسية^٥:

١. صناعة التعدين وإستغلال المحاجر :

وتعد صناعة الحجر والكسارات، الصناعة الإستخراجية الرئيسية في فلسطين، وتلعب دوراً هاماً مع صناعة المناشير في تلبية الطلب المحلي لقطاع الإنشاءات من جهة، وفي الصادرات التقليدية من الجهة الأخرى .

٢. الصناعات التحويلية :

وتقوم هذه الصناعة على إدخال عمليات تحويلية بالوسائل الميكانيكية والكيميائية والطبيعية على الخدمات المتنوعة النباتية والحيوانية لتغير طبيعتها وشكلها وجعلها صالحة لاستخدامات جديدة وتضم الصناعات التحويلية عملية تصنيع الخامات، وعملية تجميع الأجزاء المصنعة .

٣. إمدادات الكهرباء والمياه والغاز :

وتشمل إمدادات الكهرباء، مد الأسلاك الكهربائية، وعلب تجميع الكهرباء، والأباريز، ووضع صندوق الكهرباء، فيما تشمل إمدادات المياه، مواسير المياه والخزانات إضافة إلى جمع وتنقية وتوزيع المياه .

٣.٢.٣ واقع القطاع الصناعي في فلسطين :

يساهم القطاع الصناعي في تطوير الأمم وبيان درجة تقدمها، بما يحققه من إكتفاء ذاتي أو خفض في الواردات، هذا إضافة إلى توفير العديد من فرص العمل، بما يعود جميعه بالنفع على الإقتصاد، إلا أن القطاع الصناعي كغيره من القطاعات الإقتصادية يواجه العديد من المعوقات والتحديات في فلسطين، كما هو الحال في العديد من الدول النامية، إلا أن هذا الوضع يزداد سوءاً في ظل الإحتلال، حيث عمد الإحتلال إلى وضع العديد من العراقيل والمعوقات؛ بهدف الإبقاء على استمرارية تبعية الإقتصاد الفلسطيني لإقتصاد الإحتلال .

^٥ طارق عابد، "تقييم دور الصناعات في عملية التنمية الإقتصادية في فلسطين -دراسة حالة قطاع غزة ٢٠١٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٢"، ص ٣٢.
<http://www.alazhar.edu.ps/library/allarchive.asp>

إلا أنه وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤ م، وتوقيع العديد من الإتفاقيات والبروتوكولات الإقتصادية، والتي كان من أهمها إتفاقية باريس الإقتصادية التي لعبت دورا سلبيا وأضررت بالقطاع الصناعي، بسبب تقييدها للإستيراد والتصدير الفلسطيني، وساهمت في تآكل الإستثمار الفلسطيني وضعف المدخرات، إضافة إلى ضعف الإنتاجية والربحية الناتج عن تشتت المنشآت الصناعية وإعتمادها على خبرات عائلية غير قابلة للتجديد والتطوير .

وعند عقد إتفاقية أوسلو للسلام بدأت السلطة بالعناية بالنشاط الإقتصادي الإستثماري والصناعي، في محاولة لبلورة سياسة صناعية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع الصناعي ليأخذ دوره الريادي والقيادي الداعم في عملية التنمية الشاملة، وذلك من خلال سن العديد من القوانين الداعمة للإستثمار في فلسطين مثل قانون تشجيع الإستثمار وقانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة .

٣. ٢. ٤ القوانين الاقتصادية و التجارية المحفزة للإستثمار في القطاع الصناعي :

صدرت خلال السنوات الماضية عدة قوانين تنظم عمل القطاع الصناعي من أهمها :

١. قانون المواصفات والمقاييس :

يهدف هذا القانون بشكل أساسي إلى إعتماد أنظمة معينة للمواصفات والمقاييس تقوم على أسس علمية حديثة وضبط الجودة والمساهمة في حماية صحية وإقتصادية وبيئية للمستهلك ودعم خطط التنمية الإقتصادية الفلسطينية، من خلال تأهيل وتطوير الصناعة بالتعاون مع الجهات المختصة في القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع الخاص، ونتج عن هذا القانون مؤسسة جديدة وهي " مؤسسة المواصفات والمقاييس "، هدفها الحفاظ على صحة وأمن وسلامة المواطن والإستقرار الصناعي والتجاري من خلال تحسين جودة المنتج الوطني وتعزيز قدرته التنافسية .

٢. قانون تشجيع الإستثمار :

أقرت السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٥م قانون تشجيع الإستثمار، وقد تم تعديله في عام ١٩٩٨م؛ لنقادي الثغرات والمآخذ السابقة، وتم تعديله مرة ثانية في ٢٠١١ م، ويهدف هذا القانون إلى تشجيع الإستثمار في فلسطين وفق أهداف ومتطلبات التنمية، وذلك من خلال زيادة الإستثمارات المحلية والأجنبية بالإعتماد على توفير المناخ الإستثماري الملائم عبر توفير تسهيلات وإميازات وضمانات تقدم للمستثمرين .

حيث منح القانون للمستثمرين إعفاء ضريبي كامل لا يقل عن خمس سنوات من بداية الإنتاج وتخفيض نسبة ضريبة الدخل لتصل إلى ١٠% على صافي الربح لمدة تصل إلى عشرين سنة إضافية، بالإضافة إلى الإعفاءات الإستثنائية للمشاريع التصديرية وإعفاء جمركي على المعدات والأجهزة والآلات .

٣. قانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة :

أصدرت السلطة الفلسطينية قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٨م، بشأن المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، الهدف الأساسي من هذا القانون؛ هو تنشيط الصناعة والتصدير في فلسطين، وبموجب هذا تم إنشاء " الهيئة العامة للمدن والمناطق الصناعية الحرة "، وخصصت لها موارد مالية في الموازنة العامة للسلطة، ومساحات من الأرض الحكومية والأوقاف ومن مهامها وضع سياسة عامة وشاملة لإنشاء وتطوير وإدارة المدن الصناعية .

٣. ٢. ٥ مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الفلسطينية :

يدخل الإنتاج الصناعي في تجارة كل من الواردات والصادرات، ذلك لأن الصناعة بصفة عامة تعتمد على استيراد الخامات والآلات والتجهيزات الإنتاجية اللازمة لها من جهة، ولأن صغر حجم الأسواق المحلية يفرض من جهة أخرى الإعتماد على تصدير المنتجات الصناعية المحلية إلى الخارج .^٦

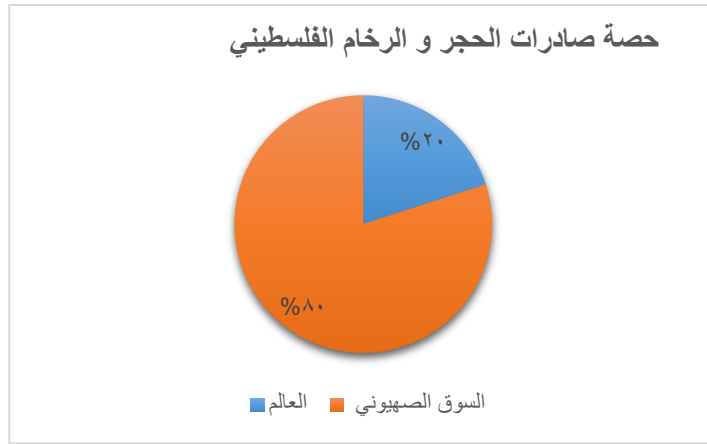
و فيما يلي القطاعات الصناعية التي تشكل أهم الصادرات الفلسطينية :

١. قطاع الحجر و الرخام :

يُعد قطاع الحجر و الرخام أحد أكبر القطاعات الصناعية القائمة في فلسطين، و يساهم بنسبة ١٩,١% من مجموع الصادرات الفلسطينية حسب إحصائية ٢٠١٥، و بحسب ما أورده إتحاد صناعات الحجر و الرخام بوجود ١,٦٥٠ مُنشأة في هذا القطاع، و تشمل مصانع القص، والمحاجر، والكسارات، وورش التصنيع، و يوجد ٦٥٨ من هذه المُنشآت في الخليل و بيت لحم، و هما المصدرين الرئيسيين لصناعة الحجر و الرخام في فلسطين. تحتل فلسطين الرقم ٦٠ من أكبر مصدري الحجر والرخام في العالم.^٧

^٦ الموسوعة الفلسطينية ، مقال بعنوان التجارة نشر بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٦م

^٧ مركز التجارة الفلسطيني، https://www.paltrade.org/ar_SA/page/priority-economic-sectors

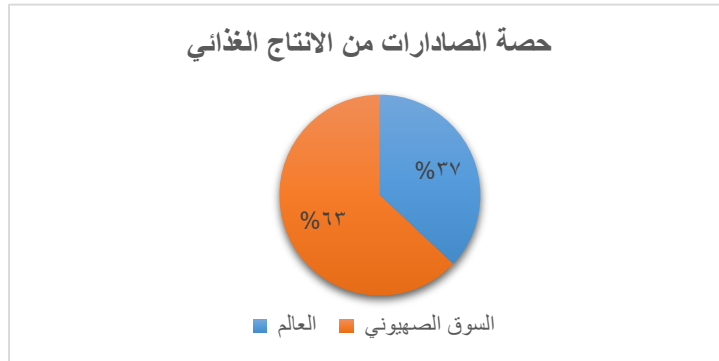


شكل (١.٣) : نسبة الصادرات من الحجر و الرخام .

المصدر : مركز التجارة الفلسطيني .

٢. القطاع الغذائي :

يُعد قطاع صناعة المواد الغذائية و المنتجات الزراعية من أقدم الصناعات في فلسطين، بيد أنها من أسرع القطاعات نمواً في فلسطين، و بمساحة أرض زراعية تمثل ١٦ % من مساحة الضفة الغربية و قطاع غزة، التي تجعل من هذا القطاع مهماً للغاية لتحقيق الأمن الغذائي والحفاظ عليه في فلسطين و ضرورياً للنمو الاقتصادي، ويساهم هذا القطاع بنسبة ٢١ % من مجموع الصادرات الفلسطينية، ويعتبر زيت الزيتون هو المساهم الأكبر في هذا القطاع، وعادة ما يتم استهلاك ٣٠ % من الزيت محلياً ويتم تصدير ٧٠ % من نسبته .



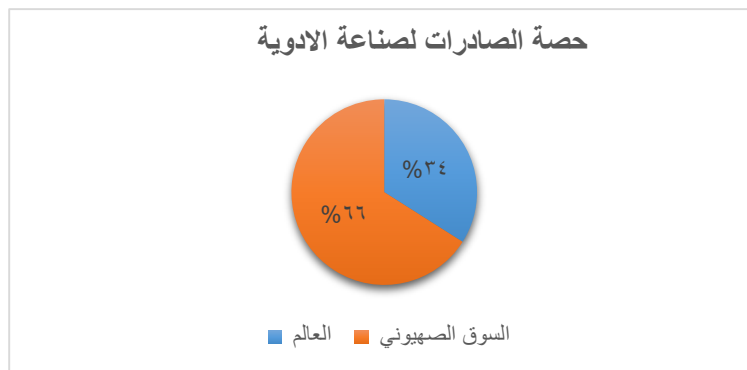
شكل (٢.٣) : نسبة الصادرات من القطاع الغذائي .

المصدر : مركز التجارة الفلسطيني .

٣. قطاع الأدوية :

ينفرد قطاع الأدوية في فلسطين عن غيره من القطاعات الاقتصادية بعدة خصائص و على رأسها الخصائص التي تتعلق بمجالات الاختراع و التطوير، ويساهم بنسبة ١,٤ % من مجموع الصادرات الفلسطينية و تستهدف هذه الصناعة غالباً السوق المحلي حيث يوجد ١١١٨ صنف من المنتجات الدوائية المسجلة والمصنعة محلياً، والتي تشكل ٤٥ % من حجم سوق الأدوية

الفلسطيني. يوجد ست شركات رئيسية في هذا المجال وبشكل أساسي في رام الله و تبلغ نسبة مساهمة تلك الشركات ٢,٤٣% من إجمالي حجم الإنتاج.

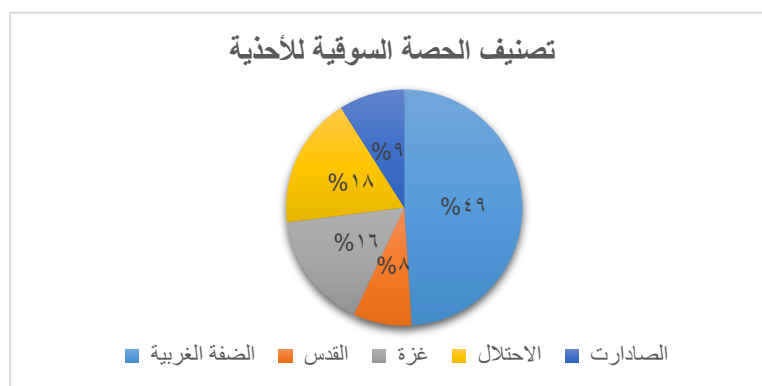


شكل (٣.٣) : الصادرات من صناعة الأدوية .

المصدر : مركز التجارة الفلسطيني.

٤. قطاع الجلود و الأحذية :

تعود صناعة الجلود و الأحذية في فلسطين إلى عدة عقود ماضية، و تعتبر إحدى أهم الصناعات التأسيسية. و ازدهر هذا القطاع في سبعينيات القرن الماضي، ولكن الواردات العالمية ومن الصين على وجه الخصوص، في أعقاب العام ٢٠٠٠ قضت على ما بقي لهذا القطاع من آمال مستقبلية في التطوير، يساهم قطاع الجلود و الأحذية بنسبة ٩% من مجموع الصادرات الفلسطينية حسب إحصائية ٢٠١٥، تتركز أنشطة صناعة الأحذية في مدينة الخليل، و لكنها حاضرة أيضاً في بيت لحم و نابلس.

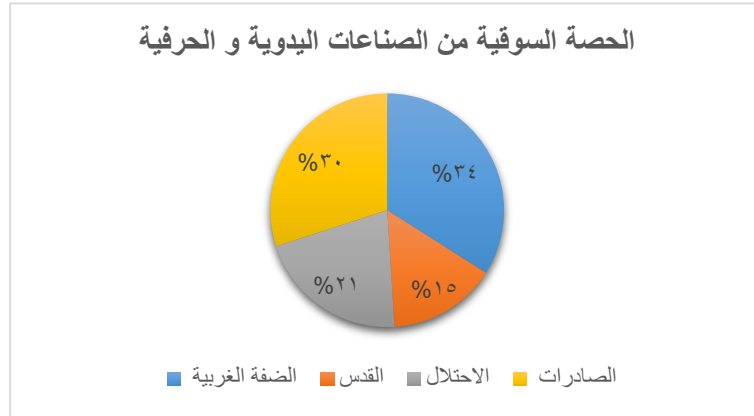


شكل (٤.٣) : تصنيف الحصة السوقية للأحذية .

المصدر : مركز التجارة الفلسطيني .

٥. قطاع الصناعات اليدوية :

تُعد الصناعات اليدوية لبّ التراث الفلسطيني، الذي تتوارثه الأجيال على مر العصور، و تندرج منجزات هذا القطاع تحت عناوين تاريخية و ثقافية و دينية إرتبطت بالحياة في فلسطين. ويساهم قطاع الصناعات اليدوية بنسبة ٢١% من الصادرات تُبلع في سوق الإحتلال و ٣٠% تُصدر إلى أوروبا، والولايات المتحدة، والدول العربية. و تُسوّق الكميات المتبقية محلياً، بيد أن هذه المبيعات تعتمد و بقوة على عدد السياح.



شكل (٥.٣) : شكل يبين الصادرات من الصناعات اليدوية و الحرفية .

المصدر : مركز التجارة الفلسطيني .

٣. ٢. ٦ واقع القطاع الصناعي في محافظة الخليل :

تعتبر مدينة الخليل من المدن التي تميزت بالصناعات اليدوية منذ القدم، حيث اشتهرت بعض عائلات المدينة وأسواقها بهذه الحرف فسميت بأسمائها كحارة القزازين وسوق اللين وسوق إسكافية وسوق الحدادين وغيرها، ومن هذه الصناعات (الفخار والخزف ودباغة الجلود والصابون والتحف والفرو والمطرزات) والصناعات الغذائية (كالزبيب والدبس والملبن)، وتطورت هذه الصناعات بالتطور التكنولوجي حتى أضحت صناعات الخليل هدفاً محورياً لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المحافظة على وجه الخصوص وفي فلسطين بشكل عام، وبلغ عدد المنشآت الصناعية في محافظة الخليل حوالي ٣٢٠٠ منشأة صناعية وحرفية و يبلغ عدد الأيدي العاملة في القطاع الصناعي ٢٨٠٠٠. وتعمل هذه المنشآت على تشغيل عدة قطاعات.

وتتميز صناعات محافظة الخليل بالجودة على مستوى الوطن وتغطي الأسواق المحلية، كما وتشكل صادرات محافظة الخليل ما نسبته ٢٧% من إجمالي صادرات فلسطين، وكانت أهم الأسواق الخارجية لصناعات محافظة الخليل هي (الأردن، الإمارات، الولايات المتحدة الأمريكية، الجزائر، السعودية، مصر، هولندا، الكويت، ألمانيا، وغيرها من الأسواق) .

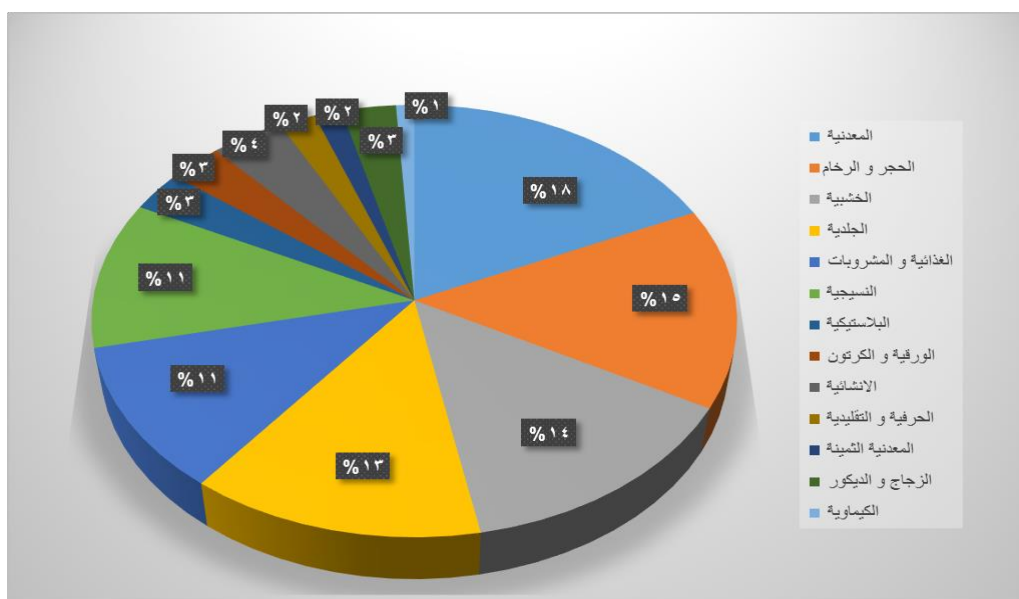
و يتكون القطاع الصناعي في محافظة الخليل من ^٨ :

- قطاع الصناعات المعدنية : يمثل هذا القطاع ما نسبته ١٨% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في محافظة الخليل، حيث بلغ عدد المنشآت التي تعمل في مجال الصناعة المعدنية ٥٧٠ منشأة . وتتوزع الصناعات المعدنية لتشمل عدة أنشطة صناعية وحرفية منها : صناعة الأثاث المنزلي المعدني والموازين والرفوف وصناعة المواسير المعدنية والأبواب وصنع الأفران والخزانات وغيرها .
- قطاع صناعة الحجر والرخام : يمثل قطاع الحجر والرخام ما نسبته ١٥% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في محافظة الخليل، حيث بلغ عدد المنشآت التي تعمل في هذا القطاع ٤٩٠ منشأة . ويتوزع قطاع الحجر والرخام في المحافظة بعدة أشكال منها : إنتاج أحجار البناء وأحجار التبليط من حجر طبيعي وإستخراج الحجر الخام، و إنتاج الشايش والجرائيت للمطابخ وغيرها .
- قطاع الصناعات الخشبية: يمثل قطاع الصناعات الخشبية ما نسبته ١٤% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في محافظة الخليل، حيث بلغ عدد المنشآت التي تعمل في مجال الصناعات الخشبية ٤٥٠ منشأة. يتوزع قطاع الصناعات والحرف الخشبية في المحافظة بعدة أشكال في المحافظة بعدة أشكال منها : صناعة الأثاث المنزلي الخشبي، وصناعة الأبواب الخشبية، وصناعة السلالم الخشبية والعصي وغيرها .
- قطاع الصناعات الجلدية : يمثل قطاع الصناعات الجلدية ما نسبته ١٣,٥ % من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في محافظة الخليل، بواقع ٤٣٢ منشأة، يتوزع قطاع الصناعات الجلدية بعدة أشكال منها : صناعة الأحذية بأنواعها وصنع حذاء العمل والأحذية الطبية، وصناعة كعبيات الأحذية وضبانات ونعال الأحذية، بالإضافة إلى صباغة جلود الحيوانات .

^٨ دليل الصناعات و الحرف ، محافظة الخليل ، غرفة التجارة و الصناعة إصدار ٢٠١٢

- قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات : يمثل قطاع الصناعات الغذائية ما نسبته ١١ % من إجمالي عدد المنشآت الصناعية بواقع ٣٦٠ منشأة . تتنوع الصناعات الغذائية لتشمل عدة أنشطة صناعية وحرفية منها : صنع منتجات الألبان والعصائر و المخللات والذرة والقمح والبطيخة والجلي، وصناعة التوابل والبهارات وغيرها .
- قطاع الصناعات النسيجية : يمثل قطاع الصناعات النسيجية ما نسبته ١١% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في محافظة الخليل، حيث بلغ عدد المنشآت التي تعمل في مجال الصناعات النسيجية ٣٦٠ منشأة . يتنوع قطاع الصناعات النسيجية في المحافظة بعدة أشكال منها : صنع الملابس الشرعية، وصنع النسيج، وصناعة الملابس الصوفية وصنع الأصواف، وتجديد الأثاث والمفروشات وفرش السيارات .
- قطاع الصناعات الإنشائية : يمثل قطاع الصناعات الإنشائية ما نسبته ٤% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في محافظة الخليل، حيث بلغ عدد المنشآت التي تعمل في مجال الصناعة الإنشائية ١٢٠ منشأة . تتنوع الصناعات الإنشائية في المحافظة لتشمل عدة أنشطة صناعية : الخرسانة الجاهزة، ومنتجات الكسارات، وصناعة البلاط الأسمنتي وصناعة الطوب الأسمنتي وصناعة الحجر الصناعي، وأحواض المجالي والمغاسل بالإضافة إلى صناعة المناهل والأنابيب الإسمنتية .
- قطاع الصناعات البلاستيكية : يمثل قطاع الصناعات البلاستيكية ما نسبته ٣% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في محافظة الخليل، حيث بلغ عدد المنشآت التي تعمل في هذا المجال ٩٨ منشأة. تتنوع الصناعة البلاستيكية في المحافظة بعدة أشكال منها : صناعة الفرشات والإسفنج وإسفنج الجلي وصناعة الأدوات الصحية والكراسي والأدوات الكهربائية وغيرها .
- قطاع الصناعات الورقية والكرتون : يمثل قطاع الصناعات الورقية ما نسبته ٣% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في المحافظة، بواقع ٨٢ منشأة . تشمل الصناعة الورقية في المحافظة عدة أنشطة منها: صناعة الدفاتر المدرسية والملفات بأنواعها وصنع ورق الهدايا والأطباق الورقية المنزلية وصنع الورق الصحي والمناديل الصحية وكافة المطبوعات الورقية.
- قطاع الصناعات الحرفية والتقليدية : يمثل هذا القطاع ٢% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في المحافظة، وعدد المنشآت ٧٣ منشأة، ويتنوع قطاع الصناعات التقليدية والحرف: منها صناعة الخزف والزجاج وصناعة الفخار وصناعة الفسيفساء والحفر على الخشب وصنع المطرقات التراثية .

- قطاع الصناعات المعادن الثمينة : يمثل قطاع صناعات المعادن الثمينة ما نسبته ١,٥% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في محافظة الخليل، حيث بلغ عدد المنشآت التي تعمل في مجال صناعة المعادن الثمينة ٥٤ منشأة .
تتنوع صياغة المجوهرات في المحافظة في إنتاج العديد من القطع المتنوعة من المعادن الثمينة بما يتماشى مع خطوط الموضة العالمية والمحلية .
- قطاع صناعة الزجاج والديكور : يمثل هذا القطاع ٣% من إجمالي المنشآت الصناعية في المحافظة، بواقع ٩٠ منشأة . يتنوع ليشمل صناعة السيكريرييت والزجاج بمختلف أنواعه، وإنتاج المرايا والمنتجات الزجاجية والبروايز بالإضافة إلى أعمال الجبس .
- قطاع الصناعات الكيماوية : يمثل هذا القطاع ما نسبته ١% من عدد المنشآت الصناعية في المحافظة، يبلغ عدد المنشآت التي تعمل في هذا القطاع ٣٠ منشأة . يتنوع هذا القطاع بعدة أشكال منها : صناعة الصابون ومستحضرات التنظيف وتكرير الزيوت المعدنية ومعالجتها .

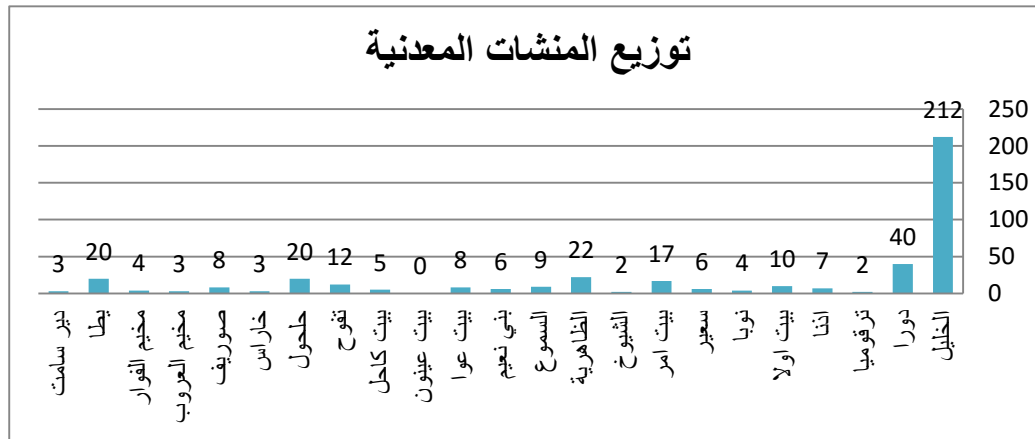


شكل (٦.٣) : نسبة الصناعات في محافظة الخليل .

المصدر: دليل الصناعات و الحرف، غرفة تجارة وصناعة الخليل.

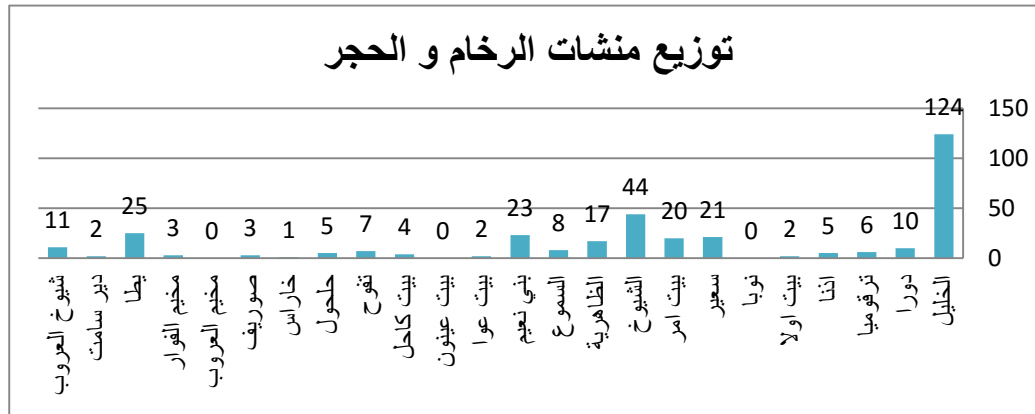
٧.٢.٣ توزيع المنشآت الصناعية في محافظة الخليل :

التعداد العام للمنشآت هو أحد أهم أركان عملية البناء الوطني، و هو متطلب أساسي لعمليات التخطيط الاقتصادي، كما يمثل شكلاً من أشكال ممارسة السيادة الوطنية على الأرض. ويتم تنفيذ التعداد عادة كل خمس سنوات وبصورة دورية، بما يواكب التغيرات السريعة في أعداد المنشآت الاقتصادية من حيث ظهور منشآت جديدة أو إغلاق منشآت أخرى بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ على بيانات المنشآت القائمة، فيما يلي توزيع المنشآت الصناعية في محافظة الخليل حسب أعدادها و أماكن تواجدها :



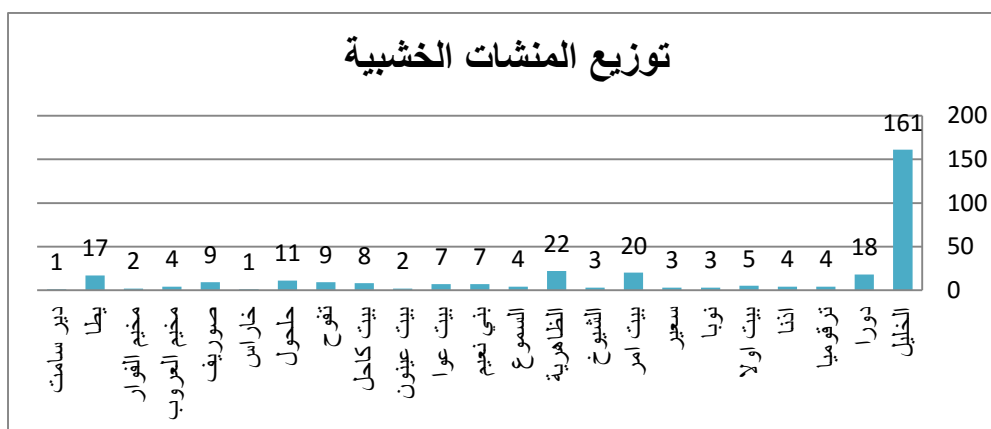
شكل (٧.٣) : توزيع المنشآت المعدنية في محافظة الخليل .

المصدر: دليل غرفة التجارة والصناعة (فريق العمل) .



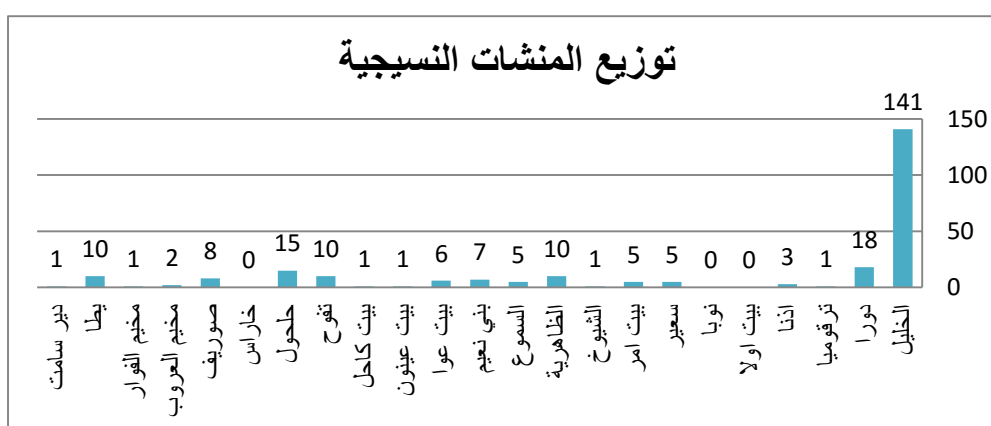
شكل (٨.٣) : توزيع المنشآت الرخام و الحجر .

المصدر: دليل غرفة التجارة والصناعة (فريق العمل) .



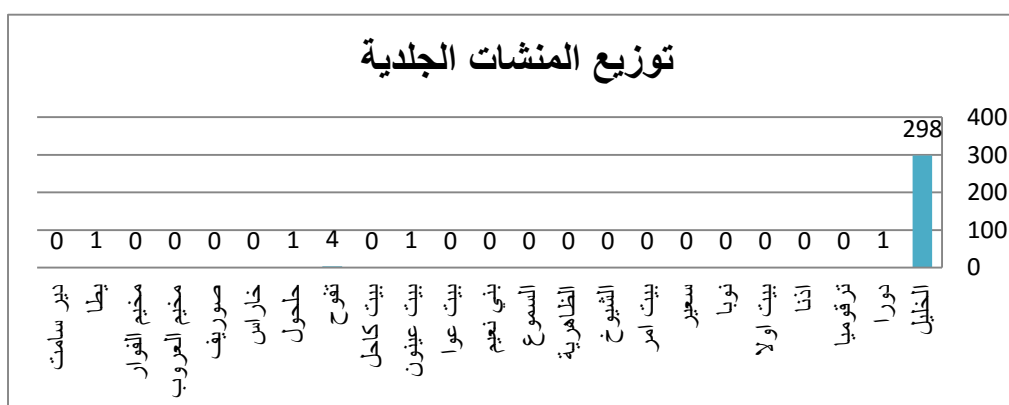
شكل (٩.٣) : توزيع المنشآت الخشبية .

المصدر: دليل غرفة التجارة والصناعة (فريق العمل) .



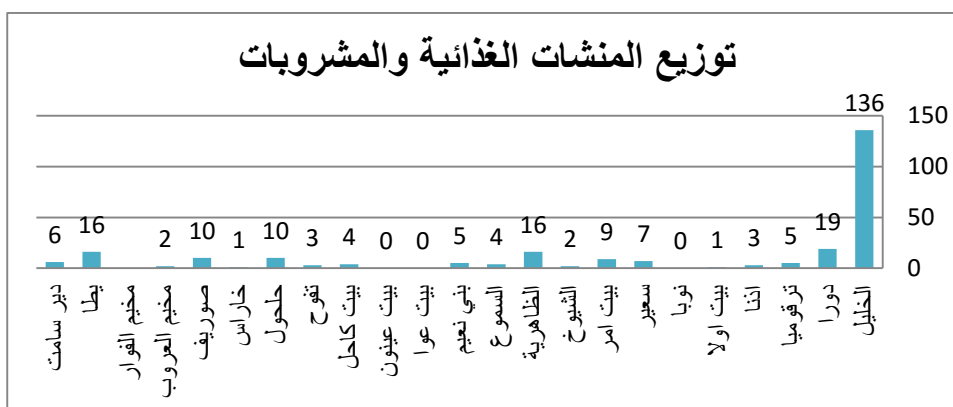
شكل (١٠.٣) : توزيع المنشآت النسيجية .

المصدر: دليل غرفة التجارة والصناعة (فريق العمل) .



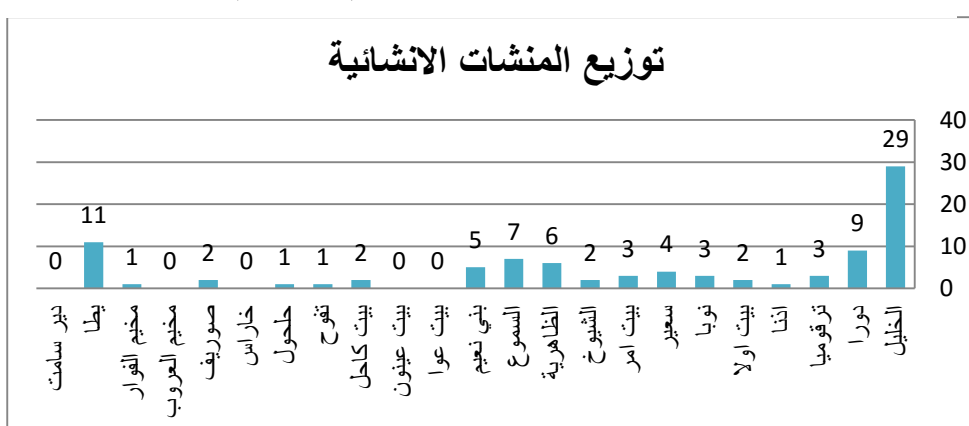
شكل (١١.٣) : توزيع المنشآت الجلدية .

المصدر: دليل غرفة التجارة والصناعة (فريق العمل) .



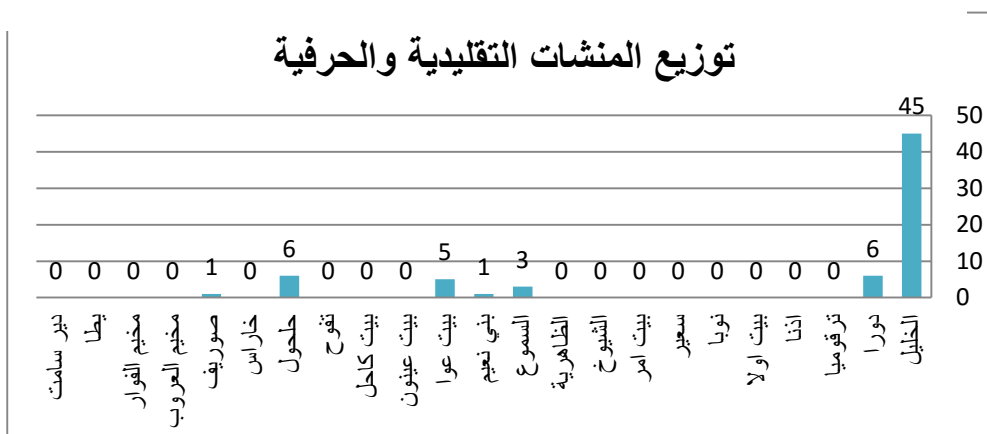
شكل (١٢.٣) : توزيع المنشآت الغذائية والمشروبات .

المصدر: دليل غرفة التجارة والصناعة (فريق العمل) .



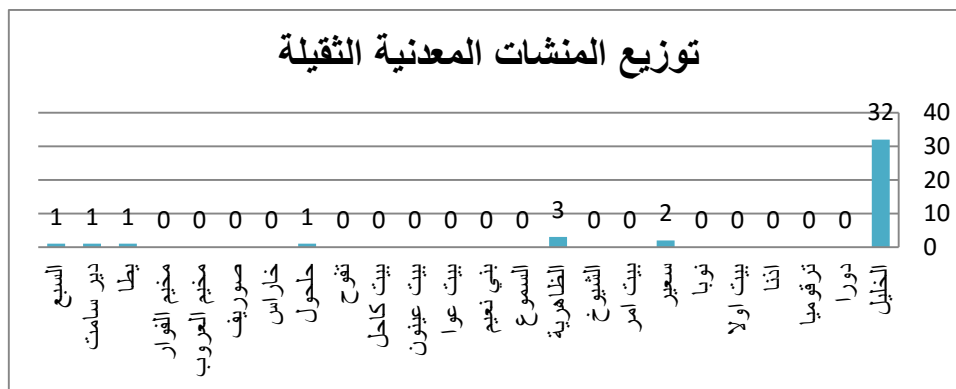
شكل (١٣.٣) : توزيع المنشآت الإنشائية .

المصدر: دليل غرفة التجارة والصناعة (فريق العمل) .



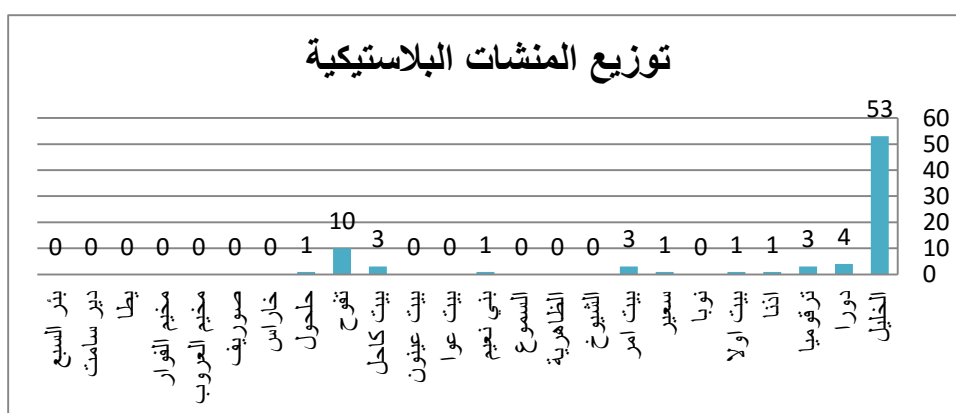
شكل (١٤.٣) : توزيع الصناعات التقليدية و الحرفية .

المصدر: دليل غرفة التجارة والصناعة (فريق العمل) .



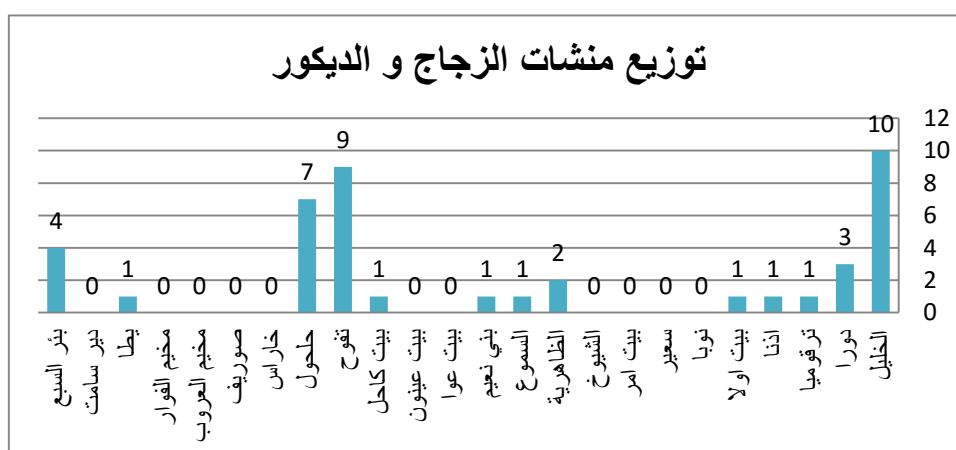
شكل (١٥.٣) : توزيع المنشآت المعدنية الثقيلة.

المصدر: دليل غرفة التجارة والصناعة (فريق العمل) .



شكل (١٦.٣) : توزيع المنشآت البلاستيكية .

المصدر: دليل غرفة التجارة والصناعة (فريق العمل) .



شكل (١٧.٣) : توزيع منشآت الزجاج والديكور .

المصدر: دليل غرفة التجارة والصناعة (فريق العمل) .

باهضة على المنتجات الفلسطينية مثل ضريبة الدخل والإنتاج مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وإغراق الأسواق المحلية الفلسطينية بالمنتجات الصهيونية ومنع تصدير المنتجات الفلسطينية إلى الخارج.

٢. مشاكل داخلية :

تفتقر فلسطين للمواد الخام اللازمة للصناعة لذلك تلجأ معظم فروع الصناعة إلى الإعتماد على إستيراد المواد الخام من الإحتلال الصهيوني أو من الخارج. وتشكل نسبة إستيراد من المواد الخام أكثر من ٨٥ %.

٣. مشاكل تتعلق بالتمويل :

واجهت الصناعة بشكل أساسي مشاكل كثيرة نتيجة لغياب جهاز مصرفي قادر على تمويل المصانع القائمة أو إقامة مصانع جديدة، بالتالي حرم القطاع الصناعي من مصدر هام ورئيسي للتنمية، وقد اعتمدت المنشآت الصناعية على تمويل مؤسساتها من خلال التمويل الذاتي والذي شكلت نحو ٩٠% من التمويل، مما ترتب عليه قلة حجم الإستثمارات في القطاع الصناعي وصغر حجم المنشآت الصناعية التي تم إقامتها .

٤. مشاكل تتعلق بالتسويق :

- صغر حجم السوق المحلي وعجزه عن إستيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين، حيث أضر ذلك بالكثير من الصناعات خاصة نتيجة إغلاق مناطق التسويق الداخلية (بين المدن الفلسطينية أو بين القطاع والضفة الغربية) ومنع تصدير المنتجات إلى الأسواق الخارجية .
- المنافسة غير العادلة وغير المتكاملة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة الصهيونية التي يضطر المستهلك للتعامل معها نظراً لغياب البديل .

٥. ضعف السياسات والتشريعات والقوانين الداعمة للصناعة :

لقد قيد إتفاق باريس الإقتصادي حرية السلطة الفلسطينية في فرض سيادتها على شؤونها الإقتصادية والتجارية، بالرغم من تمكنها من وضع الإطار التشريعي والمؤسسي للإستثمار الصناعي في فلسطين والمتمثل في مجموعة القوانين ذات الشأن الإقتصادي التي من شأنها جذب وتنظيم الإستثمار كقانون الإستثمار وقانون المدن والمناطق الصناعية الحرة والمواصفات والمقاييس إلا أن القطاع الصناعي يواجه نقص في الدراسات المتخصصة، والإحصاءات الخاصة بالنشاط الصناعي وكيفية بناء القدرة التنافسية لبعض الصناعات .

٣.٣ المدن الصناعية :

٣.٣.١ ماهية المدن الصناعية :

من أجل معرفة مفهوم المدن والمناطق الصناعية يجب التعرف على مفهوم كل من المدن الصناعية، والمدن الصناعية الحرة، المنطقة الصناعية، والمجمع الصناعي، ومنطقة الصناعات.

• المدينة الصناعية : (Industrial City)

المدينة الصناعية هي منطقة محددة جغرافياً، تنشأ بموجب قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٨م، وتخصص لخدمة مستفيد واحد أو أكثر؛ وذلك لتنفيذ نشاطات تصديرية، ويكون لها أحكام خاصة للجمارك والضرائب يكفلها هذا القانون، تحتوي على مشاريع مرخصة من قبل الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، للعمل داخل المدينة أو المنطقة الصناعية، وتنتج سلعة جديدة عن طريق عمليات تحويل المواد العضوية و غير العضوية إلى منتجات جديدة، بتغيير حجمها أو شكلها أو طبيعتها أو جودتها؛ وذلك باستخدام وسائل يدوية أو آلية أو تجميع القطع، بحيث تصبح منتجاً آخر، ويشمل تغليف المنتجات.

• المجمع الصناعي : (Industrial Estates)

قطعة من الأرض تعتبر مجموعة من المصانع مزودة بكافة الخدمات والمرافق العامة، وتتوزع قطعة الأرض هذه إلى أقسام صغيرة، يخصص كل منها لإنشاء مصنع أو مشغل معين .

وفد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المجمع الصناعي أنه : " قطعة أرض تم تطويرها وتقسيمها إلى وحدات صناعية حسب خطة شاملة، مع توفير خدمات البنية التحتية والمرافق الأساسية، وقد يشمل التفسير أبنية صناعية جاهزة، كما أنه قد يشمل خدمات صناعية مشتركة لعدد من المشاريع التي ستقام فيها.

• المنطقة الصناعية : (Industrial Area)

هناك تعاريف متعددة للمنطقة الصناعية منها هي أنها : "عبرة عن مساحة معينة من الأرض تقع ضمن النسيج الحضري للمدن وتخصص للصناعات المختلفة، أي أنها عبارة عن : " تجمّع صناعي غير منظم "، وتعرف المناطق الصناعية : بأنها مواقع أدخلت عليها التحسينات لتشكل عاملاً محفزاً لإنشاء الصناعات بكل أنواعها وأحجامها وأن الخدمات المقدمة في المنطقة

الصناعية تقتصر على تحديد الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية بتخصيص مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجته، وحسب تقدير الجهات ذات العلاقة .^٩

• منطقة الصناعات (Industrial Zone)

تعرف منطقة الصناعات بأنها : منطقة لم تجر عليها أية تحسينات، وهي معدة للإستخدام الصناعي، وتكون جزءاً من خطة التصميم الأساسي للمدينة .

وتعرف أيضاً بأنها أجزاء من إستعمالات الأرض في مركز حضري أو مركز ضاحية مقيدة ومصممة للإستخدام الصناعي بشكل إداري أو رسمي على وفق ضوابط محددة، وتشمل نوع الصناعة وكثافتها والمتطلبات الأخرى، ولا توجد وظيفة تنموية مقدمة في منطقة الصناعة، وإنما فقط تحديد تنظيمي بتخصيص الأرض للنشاط الصناعي .

لا بد من التفريق بين (المجمع الصناعي والمنطقة الصناعية ومنطقة الصناعات)، فهناك فروق تفصل بينها، ففي حالة "المجمع الصناعي" هناك تقديم لحافز إنمائي أولي، يتمثل في الأرض، والمباني، والمرافق والخدمات، على أسس ثابتة ومستمرة، بحيث تشكل دافعاً لإنشاء الصناعات. أما في حالة "المنطقة الصناعية" فإن الحافز الإنمائي محدود بتوزيع الأراضي وفرزها وتحسينها، وينتهي العمل ببيع القطع المخصصة للصناعات. وفي حالة "منطقة الصناعات" فلا يوجد أي حافز إنمائي، وينحصر العمل فقط في تحديد مواقع الصناعات في هذه الأراضي أو تلك ويمنع إنشاءها في أقسام أخرى .

وتجدر الإشارة هنا أن لفظ المدينة الصناعية في قانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة ينطبق على مفهوم المجمع الصناعي .

٣.٣.٢ نشأة و تاريخ المناطق و المدن الصناعية :

تعود نشأة المناطق الصناعية إلى العصور الوسطى وتحديداً إلى عهد الإمبراطورية الرومانية، حيث نشأ العديد منها في ذلك الوقت، وذلك بهدف زيادة النشاط التجاري والاقتصادي؛ لتحقيق مصالح وأهداف الإمبراطورية .

أما بالنسبة لتطبيق فكرة المناطق الصناعية عملياً بدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أقيمت أول منطقة صناعية قرب مدينة مانشستر ببريطانيا عام ١٨٩٦م، ثم أقيمت منطقة صناعية بالقرب من مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٨٩٩م، وبعد خمس سنوات أقيمت أيضاً منطقة صناعية في مدينة نابولي الإيطالية في عام ١٩٠٤م، حيث بدأت

^٩ الأمم المتحدة ، دليل تأسيس المناطق الصناعية في الدول النامية ، نيويورك ، ١٩٩٧ ، ص ٦

الظاهرة في الإنتشار في منتصف القرن العشرين حيث قامت الدول المتقدمة والدول النامية بإدخال فكرة المناطق والمدن الصناعية ضمن خططها التنموية .

كان الهدف من إنشاء المناطق الصناعي، وخاصة في البلدان الصناعية المتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية؛ هو زيادة النمو الصناعي، تطوير المناطق، تخطيط المدن، ونقل الصناعة من الأماكن المكتظة بالسكان، وتوفير العمالة الكاملة، أما بالنسبة للدول النامية شهدت خلال النصف الثاني من القرن العشرين الكثير من عمليات إنشاء المدن والمناطق الصناعية، حيث اعتبرت وسيلة فعالة ومهمة في خطة التنمية الدولية، كمثال قامت جمهورية مصر بإنشاء أربع مناطق صناعية عام ١٩٧٣م، وفي المغرب تم إنشاء أول منطقة صناعية في عام ١٩٦٠م، وقامت أيضا كل من اليمن وسنغافورة والصين بإنشاء المدن والمناطق الصناعية في عام ١٩٧٠م.

٣.٣.٣ أهمية المدن و المناطق الصناعية :

تلعب المدن والمناطق الصناعية دور كبير في زيادة الناتج المحلي وزيادة الدخل القومي، وخلق عشرات الآلاف من فرص العمل، وتحقيق فوائد تعود على تخطيط وتنمية المناطق الحضرية والريفية.

• دور المدن والمناطق الصناعية في دعم عملية النمو الصناعي :

يحقق إنشاء المدن والمناطق الصناعية فوائد كثيرة للقطاع الصناعي، فهي البيئة المناسبة لإزدهار وتطور مختلف الصناعات، فتتظلم المدن والمناطق الصناعية على أساس تشابه إختصاصات الصناعات التي تتشابه مدخلاتها ومخرجاتها يؤدي إلى تكامل هذه الصناعات مما ينعكس إيجابيا في تخفيض تكاليف إنتاجها ويحقق لها مزايا الإنتاج الكبير، كما يساعد تجميع هذه المصانع في منطقة واحدة من إستغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن والمناطق الصناعية، كالمرافق العامة وغيرها، مما ينعكس على خفض التكاليف الإستثمارية .

ومن ناحية أخرى فإن إنتشار المدن والمناطق الصناعية في أي بلد يعود بالعديد من المنافع، كتوفير فرص العمل، وجذب الإستثمارات الأجنبية، ونقل وتوطين التقنية، وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة، والإلتزام بالمتطلبات البيئية وتوسيع رقعة البيئة الأساسية من الخدمات في البلد، بإعتبار أن المرافق العامة والتجمعات السكانية المزدهرة تجاور المناطق الصناعية أينما وجدت .

حيث تلعب العوامل المؤثرة على الإستثمار في المدن الصناعية دوراً هاماً في جذب الإستثمار من خلال توفير البنية التحتية بمواصفات عالية الجودة، من مياه و كهرباء و صرف صحي و طرق معبدة، و إقامة مصانع بمساحات مختلفة لتلاءم كافة أنواع الأنشطة الإستثمارية، هذا بجانب منح الإعفاءات الضريبية و التسهيلات الجمركية والإمميزات المختلفة من خلال سن القوانين والتشريعات الخاصة بذلك، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الإدارية من خلال العمل بفكرة " one stop shop " و هي قائمة على توفير وقت المستثمر، والقضاء على الروتين و البيروقراطية، حيث يقوم المستثمر بتقديم طلبه برغبته في الإستثمار في المدينة الصناعية إلى هذه الجهة، التي تقوم بدورها بإنهاء كافة الإجراءات المرتبطة بالموافقة من الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة .

• دور المدن والمناطق الصناعية في تخطيط المناطق الحضرية والريفية :

الفوائد التي تعود على تخطيط وتنمية المناطق الحضرية والريفية من جراء إنشاء المدن والمناطق الصناعية :

١ . حماية البيئة من أخطار التلوث الناجم عن الصناعة بحيث تصبح بيئة جذابة وصحية للمجتمع وللباحثين عن فرص العمل .

٢ . ترشيد التوسع الصناعي وتخصيص الأراضي المناسبة للاستعمال الصناعي: حيث تصنف الأراضي المعدة للمدن والمناطق الصناعية إلى عدة أصناف : مناطق مخصصة لإنشاء البنية الأساسية، ومناطق مخصصة للمباني الخدمية والتجارية، ومناطق مخصصة لبناء الوحدات الصناعية ووحدات الحرف اليدوية.

٣ . تنظيم وتوفير مواقع جديدة للصناعات المنقولة من داخل المدن مع إرساء قاعدة صناعية لها.

٤ . تقديم الخدمات للمشروعات الصناعية بحيث تقل تكاليفها وتزداد أرباحها.

٥ . تقوية القاعدة الإقتصادية للمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم وإرساء قاعدة صناعية للمدن الجديدة.

٦ . تحقيق اللامركزية الصناعية والحد من تركز الصناعات في بعض المناطق الحضرية.

٧ . رفع كفاءة استخدام الأرض^{١٠}.

^{١٠} نائل محمد مصبح، رسالة ماجستير بعنوان "أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة " ٢٠١٢.

٣.٣. ٤ عوامل و معايير نجاح و فشل المدن الصناعية و الآثار السلبية لها :

لكي تحقق المدن والمناطق الصناعية أهدافها التي وضعت من أجلها، بما يكفل نجاحها فإنها تعتمد على عوامل أهمها :

١. أهداف الحكومة ومدى وضوحها وواقعيتها من تأسيس المدن والمناطق الصناعية.
٢. الظروف العامة ومدى تحفيزها وملائمتها للنشاط الصناعي وخصوصا البيئة الإستثمارية بما في ذلك درجة الإستقرار السياسي والإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم النشاط التجاري في بلد معين .
٣. مدى دقة وشمولية دراسات الجدوى التسويقية والفنية، والإقتصادية للمناطق الصناعية ومستوى النشاط الإقتصادي المحلي والقومي .
٤. كيفية تقييم المستثمر للحوافز التي تقدمها المناطق الصناعية .
٥. موقع المناطق الصناعية والخدمات التي يقدمها للمستثمرين .
٦. دور المؤسسات المساندة ومصادر التمويل وتكلفته .

للحكم على مدى نجاح برنامج المنطقة الصناعية يتطلب معايير محددة سلفا، حيث تختلف هذه المعايير من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، وتتمثل في :

نسبة الحجز والإستغلال للمواقع الصناعية في المدن والمناطق الصناعية، حيث يستخدم مثل هذا المؤشر عندما تعطى للمستثمرين حرية الإستثمار داخل أو خارج المنطقة، كما إن مدى مساهمة هذه المناطق في زيادة الإنتاج الصناعي وعدد فرص العمل التي توفرها تستخدم كمؤشرات للحكم على مدى نجاح المدن والمناطق الصناعية، بالإضافة إلى معدل العائد على رأس المال للمستثمر والتي تستخدم في تطويرها .

يعزى فشل كثير من المدن والمناطق الصناعية إلى عدة أسباب منها :

١. عدم وجود تنسيق مسبق مع برامج التنمية الإقتصادية والحضرية، فمن الممكن إن يتم اختيار موقع لا يتناسب للمدن والمناطق الصناعية، من حيث توفر خدمات البنية التحتية، أو عدم ملائمة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الموقع مع إحتياجات المشاريع المتوقعة إنشاؤها.
٢. مشاكل إدارية تتعلق بكيفية إدارة المدن والمناطق الصناعية بأقسامها المتنوعة من إدارية فنية ومالية .

٣. عدم جاهزية وكفاية الدراسات التحضيرية، مما قد يؤدي إلى قرارات خاطئة من حيث إختيار الموقع، تقسيم المدن والمناطق الصناعية، وتقديم الخدمات المختلفة لها من بنية تحتية وكهرباء واتصالات .

٤. عدم كفاية الدعم المقدم من المؤسسات المساندة وخاصة مؤسسات التمويل، التسويق، المواصفات والمعايير والإستشارات الإدارية والإنتاجية .

٥. تعيين أهداف غير واقعية لبرنامج المنطقة الصناعية، على الرغم من أهداف المناطق الصناعية قد تكون واضحة إلا أن تحقيقها قد يكون غير ممكن فمثلا صغر حجم السوق المحلي، وضعف إمكانيات التصدير، قد يخلق عائقا أمام تطوير القطاع الصناعي، كما أن المدن والمناطق الصناعية يجب أن توفر ما يحتاجه أصحاب المشاريع من أجل تشجيعهم على الاستثمار، وإلا فإن مجرد وجود المناطق الصناعية لن يؤدي إلى زيادة الإستثمار بشكل مباشر.

ينجم عن إنشاء أي منطقة صناعية في العالم بعض السلبيات والإنعكاسات وخاصة في بداية عملها وهي كالآتي :

١. في كثير من الدول نجد أن هناك نسبة قليلة من المشاريع الصناعية إنتقلت إلى داخل المدن والمناطق الصناعية، وكما أن هناك نسبة قليلة جداً من الأيدي العاملة تم إستخدامها بالمدن والمناطق الصناعية، مما يعني أن الأثر الإجمالي لها سيكون محدودا .

٢. إن المدن والمناطق الصناعية، لم تحقق نجاحا كبيراً في إستقطاب مشاريع صناعية - للمناطق الريفية وشبه الحضرية .

٣. اختلاف الأجور والإمتيازات بين العمال من نفس الكفاءات والمهارات يؤدي إلى عدم إستقرار العمال، وكما أن الإستغلال المنتشر داخل المدن والمناطق الصناعية بسبب غياب قوانين العمل والنقابات يؤدي إلى انعكاسات سلبية على العمالة .

٤. التأثير على البيئة المحيطة في تلك المدن والمناطق الصناعية من نفايات المصانع، ولاسيما النسيجية والجلدية والدائنية والزجاجية .

٥. الضوضاء والغازات المنبعثة من تلك المدن والمناطق الصناعية، مما له الأثر السلبي على حياة السكان القريبين من تلك المناطق .

٥.٣.٣ المدن و المناطق الصناعية في فلسطين :

شرعت السلطة الفلسطينية في إقامة مناطق صناعية تصديرية منذ العام ١٩٩٩م، وكانت التجربة الأولى مدينة غزة الصناعية بموجب قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٨م، بشأن المدن والمناطق الصناعية الحرة بهدف تشجيع وجذب الإستثمارات العربية والدولية إلى تلك المناطق، بإعتبارها قوة دافعة لجذب الإستثمارات من أجل إحياء الإقتصاد الفلسطيني، ومصدرا رئيسيا لتوليد فرص العمل ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى فلسطين .^{١١}

وتشمل المناطق الصناعية منطقة غزة الصناعية (GIE) :التي تم تشغيلها في عام م وتضم الصناعات الغذائية والخشبية والبلاستيكية والألمنيوم، ومنطقة أريحا الصناعية الزراعية (JAIP): التي بدأ العمل بها في عام ٢٠١٤م بتمويل من الحكومة اليابانية، ومنطقة بيت لحم الصناعية (BIE): المدعومة من الحكومة الفرنسية وبدأ العمل بها في ٢٠١٣م، ومنطقة جنين الصناعية (JIE): بتمويل ألماني، بما يتلاءم مع إعتداد السلطة الفلسطينية على الممولين الدوليين والتبرعات المقدمة من تلك الدول لإنشاء مشاريع إستثمارية وتوفير بنيتها التحتية، وتقديم المساعدات التقنية والفنية والخبرات أيضا في التصنيع وكذلك التصدير لإيصال المنتجات إلى إسواق تلك الدول.

ومن المدن الصناعية المستقبلية المتوقع إنشاءها في فلسطين هي مدينة القدس الصناعية المحلية في العيزرية، وتمتد على مساحة حوالي ٢٦٠ دونم وتهدف إلى جذب الإستثمارات إلى مدينة القدس وتعزيز التواجد الفلسطيني فيها، ومدينة خضوري الصناعية لتكنولوجيا المعلومات وتقع في محافظة طولكرم وبمساحة ٢٠٠دونم، ومدينة جنين الصناعية وتقع شمال جنين على مساحة ١١٣٥ دونم، ومدينة نابلس الصناعية تقع على مساحة ١٢٣٠ دونم مع إمكانية التوسع في المستقبل، ومدينة ترقوميا الصناعية التي تقع على بعد ٣٥ كم من قطاع غزة وتقع في موقع إستراتيجي بين الضفة الغربية وغزة على مساحة ١٤٨٠ دونم .^{١٢}

^{١١} مقال بعنوان "خلاف حول المناطق الصناعية في فلسطين، الحكومة تراها رافعة تنمية والمنتقدون يعتبرونها مدخلا للسلام الاقتصادي " نشر بتاريخ ٢٠١٦/١/١١

^{١٢} الدكتور محمد ابراهيم مقداد، رسالة ماجستير بعنوان "اثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص عمل"، سنة ٢٠٠٧

٣. ٤ الهيئة العامة للمدن و المناطق الصناعية الحرة :

أنشئت الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة (PIEFZA) عام ١٩٩٨م، بموجب قانون المناطق الصناعية الحرة (رقم ١٠)، من أجل تعزيز الإقتصاد الكلي وفرص العمل في فلسطين.

تعتبر الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة الجهة المسؤولة عن إنشاء المناطق الصناعية والتخطيط والترويج لها، إضافة إلى التطوير والإشراف على تشغيل وإدارة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في فلسطين، وبالتالي إنشاء مناطق صناعية متقدمة متوافقة مع المعايير الدولية التي تسعى إلى جذب الإستثمارات الأجنبية والمحلية للمناطق الصناعية المستهدفة.^{١٣}

تختص الهيئة العامة للمدن والمناطق الصناعية الحرة بالمهام التالية:

- وضع سياسة عامة شاملة لإنشاء وتطوير المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في فلسطين.
- تقديم الإقتراحات والخطط والتوصيات لمجلس الوزراء بشأن إنشاء وتطوير وإدارة أي مدينة صناعية أو منطقة صناعية حرة في فلسطين.
- قبول وإستلام الطلبات الخاصة بإنشاء المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة بقصد إقامة المشاريع الصناعية، ورفعها مع توصياتها لمجلس الوزراء.
- النظر في طلبات الجهات المختلفة بشأن الترخيص للعمل في مدينة صناعية، أو منطقة صناعية حرة، ومنح شهادات المنطقة الصناعية الحرة للمستثمرين.
- تطوير المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة مباشرة أو بواسطة المطورين.
- إعداد الخطط والبرامج الخاصة لتطوير المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة وتمييزها.
- إقامة المرافق العامة التي تتطلبها المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة بنفسها، أو بواسطة المطورين.
- تحديد الرسوم مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة وقواعد تحصيلها بموجب قانون.
- إبرام العقود والإتفاقيات وقبول الإعانات والهبات التي تقدم لها بما لا تتعارض مع أحكام هذا القانون.

^{١٣} الهيئة العامة للإستعمالات ٢٠٠١، ص ٢٠

- المصادقة على الموازنة العامة السنوية للهيئة، ورفعها للجهات المعنية؛ لإقرارها وفق الأصول.
- اختيار المطورين وإبرام العقود معهم.
- مراقبة أداء وتطور المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، ونشر التقارير المتعلقة بها.
- العمل على تنفيذ الاتفاقيات المحلية والإقليمية المبرمة بشأن أي أمر من الأمور الواردة في هذا القانون.

ولا يجوز لأي جهة القيام بأي نشاط صناعي داخل المنطقة الصناعية الحرة إلا بشهادة المنطقة الصناعية الحرة التي تخولها للعمل في منطقة صناعية حرة واحدة، ولا تمنح شهادة المنطقة الصناعية الحرة إلا للأشخاص أو الهيئات المسجلة في فلسطين، والتي يكون غايتها العمل في المنطقة الصناعية الحرة .

و هناك حوافز استثمارية تقدمها الهيئة العامة للمدن الصناعية و هي :

١. الحوافز الضريبية :

يمكن أن تحظى المشاريع في القطاعات الصناعية على تخفيض وإعفاءات على ضريبة دخل الشركات لمدة معينة (تعديل قانون هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية للعام ٢٠١٤)، وتجري الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة نقاشاً مع هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية حول تقديم المزيد من الحوافز (الضريبية والجمركية) للمستأجرين في المدن الصناعية فقط، و تعفى المنتجات التي سوف يصدرها المستثمر من ضريبة القيمة المضافة .

٢. خدمات بنية تحتية مستقرة وكافية :

سوف تقدّم هذه المدن والمناطق الصناعية في إطار الهيئة مجموعة شاملة من خدمات البنية التحتية الأساسية والمرافق بشكل مستقر ودائم مثل الكهرباء، والمياه، ونظام معالجة المياه العادمة، ونظام جمع النفايات الصلبة، والاتصالات، والطرق الداخلية والرئيسية وغيرها، وسوف يكون لدى كل منطقة صناعية مبنى إداري لمساعدة المستأجرين في تنفيذ أنشطتهم التجارية، حيث سيضم كل مبنى على غرفة عرض للمنتجات، وغرف للمؤتمرات أو الاجتماعات، ومركز للأعمال، ومكاتب بنكية وغيرها. وسوف يكون هناك نظام حماية أمني حول المواقع للمحافظة على الأمن فيها.